شرح الرسالة العضدية

414
ش م س

شرح الرسالة العضدية، تأليف السمرقندي:
أبي القاسم بن أبي بكر - كان حيا ٨٨٨ هـ
خط سنة ١٢٦٨ هـ

٧١ ق ٢٥ س ٢٣×١٦ سم

١٦٥٥

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد. طبع
معجم المؤلفين ٨: ١٠٣، دار الكتب
المصرية ٢: ٤٧

١- الصرف والوضع، اللغة العربية
أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ جـ- شرح الرسالة
الوضعية.

٢

شرح الرسالة العضدية

هذا كتاب رسالة الوضع
للإمام المحقق عضد
الحق والدين
نفع الله
به المسلمين
آمين

شرح رسالة الوضع للعضد الايجي
[illegible]
لابي القاسم الليثي السمرقندي
[كشف الظنون ١٦/ ٨٩٨] ٤
[سركيس ١٢/ ١٠٤٥]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه، وجعل الحروف اصول كلمه وظروف معانيه، والصلاة والسلام على المشتق من مصدر الفضل والحكم، الجامع لمحاسن الافعال ومكارم الشيم، الموصول بالفاظه انواع السعادات والهدى، المصرح في اشاراته اصناف الحكمة والتقى، مهمل مذكور اسمه في التوراة والانجيل، وعلى اله مظهر الحق ومبطل الاباطيل، ما ظهر النجم في العلم، وما اشتهر النجم في العلم، وبعد فلما شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار، الرسالة العضدية التي افادها المولى الامام المحقق، والفاضل المدقق، خاتم المجتهدين، عضد الحق والدين، اعلى الله درجته في اعلى عليين، وكانت مشتملة على مسائل دقيقة، وتحقيقات عميقة، مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار، ولم يكن لها بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، الا احصاها، ويبالغ في تبيين المرام وتحقيق المقاصد اقصاها، اردت الخوض في تتميم هذا المرام، على وجه يكشف عن وجوه خرائدها اللثام، مع جمود القريحة وكلال الطبيعة، تحفة للحضرة العلية الامير الاعظم، والقهرمان الاكرم، ظل الله على الانام، فاتح ابواب الانعام والاكرام، الذي استانفت تيجان السلطنة الى هامته وباهت حلل الامارة على قامته، الفائز بالحكمتين، العلمية والعملية، الحائز للرياستين، الدينية والدنيوية، اشرف السلاطين، في الاصل والنسب، واجمعهم في الفضل والادب، فياض سجال النوال على الخلائق، ووهاب جلائل النعم والدقائق، ما نوال الغمام وقت ربيع، كنوال الامير يوم سخاء، فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء، المويد بتاييد الملك العليم مغيث الدولة والدين الامير عبد الكريم، لا تزال رقاب الامم خاضعة لاوامره، واعناق الخلائق ممتدة نحو مراسمه، وهذا دعا قد تلقاه ربنا بحسن القبول قبل ان ارفع الصوت واقول، فان وقع في حيز القبول والرضى، فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى، والله الميسر للآمال وعليه التوكل في جميع الاحوال، قال المص رحمه الله تعالى بعد التسمية هذه فائدة المشار اليه بهذه العبارات الذهنية التي اراد كتابتها وبيان اجزائها نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس فاستعملت لها كلمة هذه الموضوعة لكل مشار اليه محسوس والفائدة في اللغة ما حصلته من علم

او مال المشتقة من الفيد بمعنى استحداث
المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته اذا
اصبت فواده وفي العرف المصلحة المترتبة
على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك
المصلحة من حيث انها في طرف الفعل تسمى
غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل
بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل
لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة والغاية
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان
الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان
المتغايرين مثلا زمانان ودليل اعتبار كل
حيثية فيما اعتبرت فيه اضافة فهم الغرض
الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية
بالعكس فالاولان اعم من الاخيرين مطلقا
اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون
مقصودة لفاعله واما حمل الفائدة على
ما اشير اليه بهذه فحقيقة لغة وعرفا
اذ العبارات في نفسها فائدة اما باعتبار
اللغة فظاهر واما باعتبار العرف فلانها
مصلحة تترتب على تصحيح حروفها واخراجها
من مخارجها ويجوز ان يكون مجازا في الاسناد
باعتبار ان لتلك العبارات مدخلا في حصول
الفائدة تشتمل اما خبر بعد خبر او حال
او صفة للفائدة والمراد انها تشتمل اشتمال
الكل على الاجزاء على مقدمة وتقسيم وخاتمة

وجه

وجه الترتيب ان ما يذكر في هذه الرسالة
من العبارات اما ان يكون لافادة المقصود
او لافادة ما يتعلق به اذ الخارج عنهما
لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم وان
كان الثاني فان كان ذلك المتعلق يتعلق
السابق باللاحق اى المتعلق من حيث الاعانة
في الشروع على وجه البصيرة فيه فهو المقدمة
وان كان تعلق اللاحق بالسابق اى من حيث
زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة
والمقدمة في اللغة اما من قدم اللازم بمعنى
تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة
عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة
ظاهرة لتقدمها في الذكر او لتقديمها الطالب
في الشروع في المقاصد بالذات او بالواسطة
والمراد بالمقدمة هنا المعاني المخصوصة
او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار
التجوز بان يكون من قبيل اطلاق الكل على
بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول على
بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ
على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو
سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة
فلا معنى لعده جزءا مستقلا المقدمة مبتدا
خبره هذا الذي نشرع فيه او بالعكس واما
جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها الى
قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب

التقسيم

في امثال هذا المقام تامل ولما كان معرفة
اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه
وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه
المقصود كما يظهر لك بعد ذلك ابدا في
المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
فقال **اللفظ قد يوضع لشخص بعينه**
اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر
بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم
يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او
اكثر مهملا او مستعملا صادرا من الفم ولا
لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم
من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا او اكثر
مهملا او مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة
الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان
يصدر من الفم من الحروف واحدا كان او اكثر
او تجري عليه احكامه كالعطف والابدال
فيندرج فيه حينئذ كلمة الله وكذا الضماير
التي يجب استتارها وهذا المعنى اعم من الاول
وهو المراد هنا واللام فيه اما للجنس من حيث
حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني
او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهي
الموضوع منه اعني به العهد الخارجي وحينئذ
يجب ان يحمل قوله يوضع على العدول عن الماضي
الى المضارع اما لاستحضار الصورة لنوع غرابة
او لتاخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات

اذا تمهد

اذا تمهد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع
من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص
الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي
ابتداء اربعة لان المعنى اما متشخص ولا وعلى
كلا التقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاول
ما يكون موضوعا لمتشخص باعتبار تعقله
بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا
لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
ووضعت لفظه بازائه والثاني ما وضع
لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر
عام ويسمى ذلك وضعا عاما لموضوع له
خاص كاسماء الاشارة على ما سيجيء وهذا
القسم يجب ان يكون معناه متعددا والثالث
ما وضع لامر كلي باعتبار تعقله كذلك
اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا
عاما لموضوع له عام كما اذا تصورت معنى
الحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان
بازائه والرابع ما اذا وضع للكلي باعتبار
تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم
مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان
الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة
كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذكر
القسمين الاولين من تلك الاقسام الاربعة
لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم
تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلي

من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف
والضمير واسم الاشارة والموصول والاول
وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في
تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه
وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة
لمشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر
عام اي قد يوضع اللفظ لمشخص باعتبار
تعقله بعينه وشخصه **وقد يوضع له**
باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله بامر
عام **وذلك** اي الوضع لمشخص باعتبار امر
عام يتحقق **بان يعقل امر عام مشترك**
بين مشخصات ثم يقال هذا اللفظ
موضوع لكل واحد من هذه المشخصات
بخصوصه اي يعين اللفظ بازاء كل واحد
من افراده المشخصة سواء كان ذلك الامر
العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف
او من عوارضها كما في المضمرات واسماء
الاشارة وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار
كونه مرآة لملاحظة تلك الافراد التي هي
المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس
ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه بعض
في الضمائر والموصولات وغيرها وانما عبر
عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة
بالتقول اذ به يظهر ذلك التعيين غالبا
وانما قيد بالحيثية بقوله **بحيث لا يبهم**

ولا

ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك لئلا يتوهم انه ما وضع لهذا اللفظ
ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر
المشترك حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم هو
منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع
له والمستعمل فيه هذا المشخص من افراده على
حدة وهذا الاخر كذلك دون القدر المشترك
فانه غير مراد وغير موضوع له فقوله دون
القدر المشترك حال من قوله واحد بخصوصه
اي متجاوزا القدر المشترك فانه غير مفاد
وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه
بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به
الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المذكور
واذا كان كذلك **فتعقل** الواضع **ذلك المشترك**
آلة للوضع ووسيلة الى حصوله **لا انه** اي
المشترك **الموضوع له** فقوله لا انه بتقدير
اللام معطوف على الخبر ان قرئ فتعقل مصدرا
وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من
الثلاثي المجرد فآلة منصوب على الحالية
ولانه عطف عليه **فالوضع كلي والموضوع له**
مشخص كما قررنا **وذلك** اي اللفظ الموضوع
لمشخص باعتبار امر عام **مثل اسم الاشارة**
فحينئذ نزل ذلك الامر الكلي منزلة المشار اليه
المبين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق
فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص **فان هذا**

بيان معاد

بيان الى حصوله

مثلا موضوعه ومسماه اى معناه المشار اليه
المشخص اى كل واحد من افراد مفهوم المشار
اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمشار اليه هنا ولا يجوز ان يكون
صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذى مسكة
قوله موضوعه فى بعض النسخ بنا التانيث
على انه خبر بهذا بنا وبل اللفظة والكلمة
وفى بعض اخر با ضافة الى الضمير على انه
من قبيل الاسما ومسماه حينئذ بيان له
وقوله حيث لا يقبل الشركة تاكيد لما
يستفاد من المشخص بمعنى ان مفهوم
هذا ما صدق عليه المشار اليه المشخص الذى
لا يقبل الشركة لا مفهومه الذى يقبل
الشركة والحاصل ان معنى لفظة هذا
كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص لوحظ
با مر عام وهو مفهوم المشار اليه المشخص
وعلى ذلك الفرد الاخر كما اذا حكمت على
كل رومى بانه ابيض بهذا العنوان فقد
لاحظت جميع المشخصات الروميين من
زيد وعمرو وغيرهما با مر عام وهو الرومى
وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه التنبيه
لفظ يستعمل فى مقامين احدهما ان يكون
الحكم المذكور بعده بديهيا اوليا والثانى
ان يكون معلوما من الكلام السابق وههنا

الحكم

الحكم بديهى اولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد
يكفى فى الجزم بالنسبة وليس ما ذكر استدلالا
بل تنبيه يذكر فى صورة الاستدلال والبديهيات
احيانا قد ينبه عليها ازالة لما قد يكون فى ضمن صدق
صح بعض الاذهان القاصرة من الخفا ما هو من ق
هذا القبيل اى ما عليه اللفظ الموضوع له
لمشخصات باعتبار اندراجها تحت امر عام
لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة لان
وجه افادته الواحد من تلك المشخصات
بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به
لاستوا نسبة الوضع الى المسميات اذ مع
اشتراك الكل فى تلك اى النسبة لا بد فى
افادة التعيين من امر ينضم اليه به يحصل
ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فانه
تنبيه كل ما هو من هذا القبيل والالفاظ
المشتركة سيان فى عدم افادة المعنى الموضوع
له بدون القرينة وفى تعدد الموضوع له فما
الفرق بينهما قلت الفرق لزوم التعيين
فى المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فان
قلت اللفظ بحسب استعماله فى معناه
الحقيقى لا يحتاج الى قرينة دون المعنى
المجازى على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاحتياج
قلت المراد بما ذكروه هو ان اللفظ الموضوع
لمعنى يكفى فى استعماله فى معناه كونه موضوعا

عليه صح

صح صح

لذلك المعنى فلا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال
بخلاف المجاز فانه يحتاج القرينة لمجرد ذلك لينصرف
عن ارادة المعنى الحقيقي الذى وضع اللفظ
للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه
وفى المشترك لدفع مزاحمة المعانى الحقيقية
وفهم المراد لا للاستعمال ولما فرغ من المقدمة
شرع فى المقصود فقال **التقسيم** مبتدا
وخبر على ما مر او المحذوف هو المذكور ومعنى
التقسيم هو ضم قيد بين او اكثر الى عام ليصير
ذلك العام بانضمام كل قيد قسما له مباينا
للقسم الاخر او غير مباين له باعتبار ذاتها فى
القيود او تخالفهما فقط والمتبادر بحسب
العرف هو اعتبار التباين وما نحن فيه من
هذا القبيل وحاصله انه لا تقسيم اللفظ
باعتبار مدلوله اولا الى قسمين ما مدلوله
كلى وما مدلوله مشخص وتقسيم الاول الى
اسم جنس والى مصدر والى مشتق وفعل
وتقسيم الثانى الى العلم والمعرف والضمير
واسم الاشارة والموصول على وجه تنضبط به
تلك الاقسام فان تحقيقها من مزال الاقدام
اللفظ اى الموضوع **مدلوله** اى المعنى
الموضوع له فان الحاصل فى العقل من حيث
حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة
ومن حيث انفهامه مطلقا يسمى مفهوما
ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولا

ومن حيث و

ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا له
ومن حيث القصد اليه من اللفظ الذى افاده
معنى **اما كلى او مشخص** لانه مدلوله اما
ان يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد
فهو المشخص ويسمى جزئيا حقيقيا او
لا يمتنع كذلك فهو الكلى فان **قيل** هذا
التقسيم فاسد لان الالف واللام ههنا
للاستغراق فمعناه كل لفظ موضوع لمعنى
اما مدلوله كلى او مشخص ولا شك ان
مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى فنقول
مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ
كذلك فمدلوله اما كلى ومشخص فمورد
القسمة اما من الاول او من الثانى فان
كان الاول لا يشمل الثانى وان كان الثانى
لا يشمل الاول **قلنا** معنى قوله كل لفظ
اما كذا او كذا ان كل فرد متصف باحد
هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد
القسمة غير مندرج فى هذه القسمة
لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل
فى امثال هذا المقام من ان الانقسام
الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم
للاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم
الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم
انقسام الشئ الى نفسه ومقابله وانه
باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كما سلف



فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم
للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم
لازم لاكتسابه لا من تلك الحيثية بل من حيث
حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم
ان يكون لازما لملزومه باعتبار آخر مثلا
كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم
لزيد مثلا والاول اي اللفظ الذي مدلوله
كلي اما ذات اي ما مدلوله ذات او يقال
بالتجوز باطلاق اسم الذات او الحدث على
ما يدل عليهما من اللفظ وحينئذ يستقيم
حمل قوله وهو اسم جنس كرجل او حدث
وهو المصدر وانما اخرج المصدر عن اسم
الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق
عليه فكأنه قال اللفظ الذي مدلوله
كلي مدلوله اما حدث وحده او غير حدث
وحده او مركب منهما والمراد بالذات ههنا
ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه الحدث ومن
غيره منسوبا احدهما الى الآخر والحدث
امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما
آخره دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل زدن
فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التغير
ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير
ومعناه اختصاص الناعت بالمنعوت
او التبعية في التحيز اي الاتحاد في الاشارة
الحسية كما في الماديات او العقلية كما في

المجردات

٨

المجردات ولما كان اعتبار التركيب بينهما من غير
اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب
بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه
بقوله او نسبة بينهما لانها النسب في وضع
اللفظ بازاء ذلك المركب وذلك اي
النسبة والتذكير باعتبار المذكور او المركب
المشتمل عليها لانه اما ان تعتبر النسبة
من طرف الذات وهو المشتق او تعتبر
من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل
المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر
وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد
وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث
الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال حينئذ
والانقسام الى اربعة استقرائي ولو كان مترددا
بين النفي والاثبات بحسب المآل وراجعا
الى تقسيمات ثلاثة فلا يضر ارسال الى تقسيم
الاخير واحتمال انقسام بعضها لا اقسام الى
اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار وقوله
كالفعل والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال
المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث
به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او
الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع
الحدث عليه وهو اسم المفعول وكونه آلة
لحصوله وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه
وهو ظرف المكان او زمانا وقع وهو ظرف الزمان

على وصف الزيادة
او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة
على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك م
الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمستقبل والحال باعتبار الطلب الى
امر وغيره **والثاني** اى اللفظ الموضوع
لمعين متشخص **فالوضع** اى وضع اللفظ
لذلك المتشخص **اما متشخص ايضا** بان
يكون الموضوع له متشخصا واحدا لوحظ هو
بخصوصه اى بما يعينه **او كلي** اى عام
بان يكون الموضوع له كلا من متشخصات
لوحظت اجمالا بامر كلي يعمها صدقا **والاول**
اى اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا خاصا
العلم اى الشخصي اما العلم الجنسي فخارج
عن مورد القسمة اذ معناه كلي **والثاني**
اى اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا عاما
اقسام اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة
والموصول ووجه الحصر في هذه الاقسام
ان مدلوله **اما** ان يكون **معنى في غيره**
اى حاصلا في متعلقه **ويتعين بانضمام
ذلك الغير اليه** بمعنى انه لا يحصل في
الذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق
بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله
وهو الحرف كمن والى **او لا** يكون كذلك
بان يكون معنى حاصلا في نفسه متحصلا
بدون انضمام امر اليه واذ قد عرفت ان

الالفاظ

الالفاظ الموضوعة لمتشخصات وضعا عاما
تحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التعيين
فالقرينة ان كانت في الخطاب يعني المخاطبة
فيتناول ضميري المتكلم والغائب
كانا وانت وهو نا ما يعيد اراد نا المعنى **فالضمير**
منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو
توجيه الكلام الى حاضر **وان كانت** تلك
القرينة **في غيره** اى غير الخطاب **اما حسية**
بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من
الاعضا المحسوسة **وهو اسم الاشارة** كهذا
وذلك فان المعين لما يراد منهما من المعنى
المعين انما هو هذه **او عقلية** بان يشار
الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب
باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملة اليه معهود
بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه **وهو الموصول**
كالذي والتي فان المعين للمراد من كل منهما
منهما انتساب مضمون صلته اليه المعلوم
قبل اقترانها به المعهود كقولك لمن سمع انه
جا واحد من بغداد الذي جا من بغداد رجل بينهما صح
فاضل مشيرا بنسبة مضمون هذه الجملة
الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعينه
عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب
التعيين الا بانضمام امر خارجي مع تلك النسبة
كانحصار مضمون الصلة مثلا فيما اشير اليه
بهذه النسبة كما سيجي تحقيقه ولقائل ان يقول

كون الحرف وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة
لمشخص ظاهر واما ضمير الغائب فقد يعود
الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس
وكذلك الذي مثلا يراد به كلي وقد اجيب
عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية على
جعله بمنزلة المشخص المشاهد وكذا في
الموصول واما ضمير الغائب فالظاهر ان
لفظه هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت
مفهوم كلي اي الغائب المفرد المذكر سواء كانت
تلك الجزئيات حقيقية او اضافية كما يجيء
تحقيقه واعترض بان هذه القسمة اي
قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعا
عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة
لجواز ان يكون ههنا لفظ وضع بامر عام
لكل من افراده المشخصة ولم تكن القرينة
احدى الثلاث المذكورة كاسماء حروف
المباني كالالف والباء وكذا لفظ الثقين
واسماء الكتب كالكافية والشافية ولما كانت
الاقسام تشترك في شيء وتمتاز في اخر اراد
ان يشير الى ما به الاشتراك وما به
الامتياز فوضع الخاتمة لاجل ذلك وقال
الخاتمة تشتمل الظاهر ان يقول
وتشتمل بالعطف ليكون مبتدا
محذوف الخبر اي هذه الخاتمة التي نذكرها
او بالعكس ويحتمل ان يكون تشتمل حالا

من

من المبتدا او من ضميره في الخبر فلا يحتاج الى
الواو مع بقا النظام قوله على تنبيهات
يحتمل ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل
على الفاظ منبهة او يحتمل ان يراد بها المعاني لتكون الالفاظ
مشتملة عليها كاشتمال الظرف على المظروف فلا
يلزم اشتمال الشيء على نفسه ولما كان ما فيها من
الاحكام علم مما تقدم اطلق التنبيهات عليها
الاول اي التنبيه الاول الثلاثة اي الضمير
واسم الاشارة والموصول تشترك في ان
مدلولاتها ليست معاني في غيرها يعني
هذه الثلاثة مشتركة في ان كلا منها معاني
معنى في نفسه اي ملحوظ قصدا بتمامه
بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه بالاستقلال وان كانت
تلك المدلولات تتحصل بالغير اي ليس كل من
تلك المدلولات متحصلا في العقل بنفسه
بحسب فهمه مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة
اليها من الخطاب والاشارة حسا او عقلا
اسماء لا حروف اي اذا كان معانيها مستقلة يعني
بالمفهومية فهي اسماء لان الاسم ما يكون تمام
معناه كذلك التنبيه الثاني الاشارة
العقلية لا تفيد التشخص وهذا اشارة الى
الفرق بين الموصول والضمير واسم الاشارة بان
الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد
الجزئية وعلل ذلك بقوله فان تقييد الكلي
بالكلي لا يفيد الجزئية اما كون المقيد كليا

فظاهر نظرا الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على
انتساب مضمون الجملة الى ذات من غير تعيين
واما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول
متشخص على ما قرر من حيث ان المفهوم للعالم
بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا
الامر الذى هو آلة لملاحظة المتشخصات ولا شك
انه كلي متقيد بمضمون الصلة الذى هو كلي ايضا
فلا يفهم السامع متشخصا **بخلاف قرينة**
الخطاب والحس فان كلا منهما يفيد التشخص
فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة **فلذلك**
كانا اى الضمير واسم الاشارة **جزئيين وهذا**
اى الموصول **كليا** وفيه بحث اذ الموصول
موضوع للمتشخص على ما حقق وعدم فهم
السامع المعنى لا يوجب الكلية اللهم الا ان يقال
المراد ان الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع
من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية
مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا الى ان
الموصول كلي حقيقة والا فلا يستفهم كلامه
اذ القرينة المفيدة للتشخص لم يحتاج اليها في
الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة
وان لم تعتبر فلا فرق ايضا لعدم افادة
القرينة في الكل لكن لما كان المعنى ظاهرا من
القرينة هو مضمون الصلة حكموا بان
قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية
المفهومة منها اى من انتسابها والمعنى هذه

القرينة

١١ القرينة على ذلك **التنبيه الثالث علمت**
من هنا اى مما سبق في مباحث التقسيم
الفرق بين العلم والمضمر حيث صرح بخصوص
المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم
الوضع في المضمر **و**علمت ايضا **فساد تقسيم**
الجزئي اليهما دون اسم الاشارة كما فعله
بعضهم **ظنا** اى بناء على ظن **ان ذلك** اى
اسم الاشارة **موضوع لامر عام الا انه**
يتعين بقرينة الاشارة الحسية في
استعماله في معين دون اصل الوضع
ومدلول الضمير يتعين بالوضع الذى
هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من
ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم
والضمير قوله دون اسم الاشارة حال من
ضمير اليهما اى متجاوزين اياه حيث لم
يشمله التقسيم وقوله ظنا مفعول له
للتقسيم التنبيه **الرابع تبين لك من**
هذا اى من التقسيم المذكور **ان معنى قول**
النحاة ان الحرف ما يدل على معنى في غيره
انه لا يستقل بالمفهومية وان لم يكن ملحوظا
قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا
وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا
المعنى لا يتضح غاية الاتضاح الا بتمهيد
مقدمة فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة
قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا

بيان حرف

غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة
غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها وهي
بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية
والتعقل وصالحة لان يحكم عليها وبها
وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية
وغير صالحة لان يحكم عليها وبها واستوضح
ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة
القيام الى زيد فانت في الحالتين مدرك
نسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى
مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام
وآلة لتعرف حالهما وكانها مرآة لمشاهدتهما
ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها واما
في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات
ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام
عليها اذ انهما من باب النسب والاضافات
فهي على الاول غير مستقلة بالمفهومية
وعلى الثاني مستقلة بها وهذا كما ان
المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا
بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه
آلة لابصار غيره كالمرآة فانك اذا نظرت
اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة
فان قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرآة
في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة
قصدا بل تبعا لا يمكنك ان تحكم عليها او
كما يمكن للصورة وان قصدت الى مشاهدة

المرآة

المرآة نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها او بها
وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها
او بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة
البصر الى محسوساته واذا تمهد هذا فنقول
معنى الابتداء معنى له تعلق بالغير كالسير
مثلا فذلك المعنى اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى
اضافي وبه كما تقول ما يبحث عنه معنى
الابتداء ويلزمه ادراك متعلقه تبعا
وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء ولكن بعد ما لاحظه على هذا
الوجه ان ~~يعلقه~~ بمتعلق مخصوص (تقييده)
فتقول ابتداء سيري من البصرة ولا يخرجه
ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير والبصرة
وجعله آلة لمعرفة حالهما ومرآة لمشاهدتهما
على هيئة الانضمام والارتباط كان معنى
غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم
عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث
قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى
معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
بالنظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره

اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد
اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليحصل
معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك
متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لان الواضع
اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر
متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم معناه
بدون ذكره والحكم عليه او به في نفسه فانه
اي الاشتراط لا يرجع الى طائل وايضا حيث
لا دليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى
التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بينها وبين الاسماء اللازمة للاضافة فالفرق
الذي ذكروه بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل
الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية
التي هي التوصل لحكم بحث اي صرف واما بيان عموم
الوضع في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى
الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين الابتداءات
المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع
لفظ من له اي لكل منها وقس على هذا سائر
الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى
الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل
وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية
وغير صالح للحكم عليه او به الا ان جزء معناه
اعني الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل
ان قام مثلا يدل على حدث وهو القيام وعلى
نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اي النسبة

الحكمية

الحكمية الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها
حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف
حالهما الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ
والاخر وان كان متعينا في نفسه بوجه ما
وملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع
تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا
يحصل هنا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلا بد
من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل
باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية
فلا يصح ان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه اعني
الحدث وحده ماخوذ في مفهوم الفعل على
انه مسند الى شيء اخر فصار الفعل باعتبار
جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف
ولم يبلغ الى مرتبة الاسم. فان قلت
لم جعلت النسبة التامة مضمومة الى
المنسوب وجعل المجموع مدلولا للفظ الفعل
ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها
حالة بينهما ولا اختصاص لها باحدهما
قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل
قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة
وطرفان كذلك الصفة نحو قائم فلم جاز كون
الصفة محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل
اجيب بان النسبة في الفعل نسبة تامة
منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها اصلا
والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة

خلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيهما
نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد
المعنى المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به ولا
تكون ايضا مقصودة بالافادة من العبارة
فلهذا جاز ان يلاحظ جانب الذات فيجعل
محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل
محكوما بها واما النسبة المعتبرة فيها فلا
تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت
ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح
ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره النحاة
من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو
الجملة الفعلية اجيب بان المقصود ههنا
حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني
الحكم بان زيدا قائم الاب ولا شك ان
هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من
هذا الكلام بل المقصود الاصلي احدهما
والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو
الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه
الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين
المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني
فالمسند هو القيام المقيد بالاب الا ترى
انك لو قلت قام ابو زيد او فقدت النسبة
بينهما لم ترتبط بغيرهما اصلا فاذا كان
معنى قام ابوه كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع
خبرا عنه ومن ثم تسمع النحاة يقولون قام ابوه

جملة

جملة وليس بكلام لتجرده عن ايقاع النسبة
بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وابراز الضمير
الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع
ايقاع النسبة التنبيه الخامس قد عرفت مما
سبق من الفرق بين الفعل والمشتق ان
ضاربا لا يرد على حد الفعل النحويون حدوا
الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان ضاربا
يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد
ليس بمانع فيما سبق من الفرق بين الفعل
والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل ما دل
على حدث ونسبة الى موضوع ما وزمانها
على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه
فضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة
الحدث اليه فالملحوظ اولا في الفعل الحدث
وفي المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير في
قوله فانه الى ضارب وتكون كلمة ما نافية
التنبيه السادس ويعلم منه اي مما سبق
من التقسيم الفرق بين علم الجنس واسم
الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين
احدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية مع
وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كما
ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري والاخر انه
موضوع للماهية من حيث هي هي كما ذهب اليه
المص في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور

في التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام ولو
ان الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل
اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي هي
كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا فان
علم الجنس كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين
فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة عنده
معهودة كما ان الاعلام الشخصية معلومة
للمخاطب متعينة عنده معهودة كما ان الاعلام
الشخصية تدل بجواهرها بحسب الوضع على
تلك الاشخاص معهودة متعينة عنده وان
اسم الجنس كذئب واسد لا يدل على ذلك
التعيين بجوهره اصلا بل وضع لغير معين
من تلك الحقيقة ثم جا التعيين وهو معنى فيه
من خارج بالالة من نحو اللام للتعريف
فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن
مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان
اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس
الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان معنى علم
الجنس معلوم انه موضوع للحقيقة باعتبار
التعيين فيه استند معرفة الفرق الى هذا
التقسيم الدال على مبنى الفرق تامل التنبيه
السابع الموصول عكس الحرف هذا اشارة
الى فرق بين الموصول والحرف يفهم التزاما من
الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى
وعدمه فان الحرف يدل على معنى في غيره

وتحصله

وتحصله وتعقله بها اي بذلك الغير الذي
هو اي معنى الحرف معنى فيه والموصول عكس
ذلك اذ معناه امر مبهم عند السامع يتعين
عنده بمعنى فيه اي بمفهوم الصلة الذي هو
معنى فيه اي في الموصول وانما قيدنا الابهام
بكونه عند السامع لانتفاء الابهام في المعنى المراد
بالموصول بحسب الوضع وعند المتكلم التنبيه
الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما
يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير
اشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف
مستعملين في معناهما وهي ان صحة الحكم على
الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اي
استقلاله بالمفهومية ليتمكن اثبات غيره له
وكل من مدلولهما غير مستقل بالمفهومية بل
امر ثابت للغير فمعنى من مثلا هو الابتدا
الخاص الذي يكون الة لملاحظة الغير كالسير
والبصرة ومعنى ضرب حصول الحدث المنسوب
الى فاعل ما بحيث النسبة مرآة لملاحظة
طرفيها والة لتعرفهما ومن هذه الجهة
اي كون كل من مفهومي الفعل والحرف امرا غير
ثابت في نفسه بل لغيره لا يثبت له الغير
اي لكل منهما بل لا يثبت ان تثبت اصلا اذا
كانا مستعملين في معناهما وانما قيدنا
بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل
ماض ومن حرف جر فان الالفاظ هما من حيث

انفسها اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها
الموضوعة هى لها متساوية الاقدام فى صحة
الحكم عليها وبها ومن قال ضرب ومن مثلا
فى تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع
الالفاظ الموضوعة لمعان لانفسها ايضا فى ضمن
ذلك الوضع بحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى
الا ذكر اللفظ وارادة نفسه لزم عليهم دعوى
وضع المهملات فى مثل قولهم جسق مهمل
او لانه حرف ولا يتقدم عليها العامل فضلا
عن العاضل ولقائل ان يقول فحينئذ لا يكون
امنوا فى قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما
لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد لفظة
امنوا فلا يصدق قول النحاة ولا يتاتى
الكلام الا فى اسمين او فعل واسم والجواب
ان المراد من قولهم ولا يتاتى الخ انه لا يتاتى
الا فى اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما
وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به
كالاسم المستقل بالمفهومية ولا به من
اعتبار هذا التاويل على ان الشذوذ
لئلا ينتقض بذلك الحصر وتعريف الكلام
والمبتدا اللهم الا ان يقال ذلك الحصر
وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو
الشايع فى الاستعمالات لا على اعتبار النوادر
واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك فامتنع
الخبر عنهما التنبيه التاسع الفعل مدلوله

كلى

كلى ولما ذكر فى التنبيه الثامن جهة
الاشتراك بينهما فى التنبيه التاسع جهة
الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار تضمن
معناه وهو الحدث كلى واما باعتبار تمام
معناه وهو الحدث ونسبته فى زمان
معين الى موضوع ففى كليته نظر بل هو
باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة
من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء خاص
بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة
وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل
ما بخصوصه فجعله من اقسام اللفظ
الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم ولما كان
الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية قال يتحقق فى ذوات متعددة
صالحا لانتسابه الى كل منها فجاز نسبته الى
خاص منها اى من كل واحد منها فيخبر به
اى بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شىء
وهو بهذا الاعتبار مسند دايما اذ قد
اعتبر فى مفهومه كذلك بحسب الوضع
فلا يكون جعله مسندا اليه دون الحرف
اذ تحصل مدلوله اى تعقل مدلول الحرف
الذى هو تحصله الذهنى انما هو بما يحصل
له اى بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له
من متعلقه واذا كان غير مستقل فى التعقل
والتحقق فلا يعقل لغيره فلا يكون مخبرا به

كما لا يكون مخبرا عنه كذلك التنبيه
العاشر في ضمير الغائب وفي كليته
نظر فتامل وجه النظر ان الضمير
مطلقا سواء كان للغائب او المتكلم او
المخاطب موضوع لكل من المشخصات
وضعا كليا عاما فتعلم منه ان في كلية
الضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل
واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو بر
لمفهوم الواحد المذكور الغائب نظرا وفي
بعض النسخ وفي كليته وجزئيته
نظر ووجهه انه كثيرا ما يكون المرجع
اليه المضمر الغائب كليا كما يكون جزئيا
والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرته
فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر
فتامل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون
جزئيا والمصنف انما عده من الجزئيات نظرا
الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات
مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية
بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء
بعينه التنبيه الحادي عشر المقصود
من هذا الاشارة على تفرقة بين الاسماء
التي تشابه المعرف في لتزام ذكر المتعلق
وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما
كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا
لا يستعملان الا في جزئيين اضافيين

بالنسبة

١٧ بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب والعلو
المعروض للاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب
الوضع بل بمجرد استعمالهما في الجزئيين
الاضافيين الذين قد يكونان جزئيين
حقيقيين وقد يكونان كليين ايضا
كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة
ولذا لا يصح حمله على الجزئية الحقيقية
على ما يتبادر من المقابلة بالكلي فظهر
التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى
الحرف جزئي مشخص كما بين التنبيه
الثاني عشر لا يريبك اي لا يوقعك في
ريبة وشك تغاور الالفاظ بعضها
مكان بعض اي تناوب بعضها مكان
بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناوبها
واقعا بعضها مكان بعض على ان الجملة
حال مؤكدة اذ المعتبر الوضع ختم
الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر ببعض
الاوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزئية
والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ
انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني
فاذا قلت مثلا جاءني ذو مال واردت به
زيدا يحتمل ان يتوهم انه جزئي لاستعماله
في الجزئي وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ
التوراة في زيد فقلت الذي حفظ التوراة
في هذه البلدة حاضر ربما يتوهم ان هذه

الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد المراد من
كل منها ومن العلم الشخصي ووجه الدفع
ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ هو حال
الوضع والموضوع له ذو امر كلي وان استعمل
ههنا في شخص فلا يكون جزئيا بخلاف
زيد فانه جزئي لوضعه لذلك الشخص
وكذا الحال في مثل هذه الصورة تمت
الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
على يد كاتبها ومالكها افقر العباد الى
الله تعالى واحوجهم اليه عباسي ابن المرحوم
خليفه خديل انشماوي المالكي عفا الله له
ولجميع المسلمين ١٦٥ شهر جمادى الآخر
منعقدة وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم امين
امين
امين